مقدمة

ان أسعار السلع و المحاصيل الزراعية وكذلك عناصر الانتاج الزراعي، ومنذ بداية القرن الحـــــــادي والعشرون، فـي تزايد مستمر رافقها عدم الاستقرار والتذبذب، فقد ارتفعت أسعار السلع و المحاصيل الزراعية ومنذ عام 2010 م ارتفاعا حادا، وقد تزامن وتوافق هذا الارتفاع في أسعار السلع المحاصيل الزراعية والتكاليف الزراعية مع ارتفاع أسعار العملة الاجنبية في السوق العالمي والمحلي ، مما يمكن ان يؤشر وجود علاقة مباشرة بين أسعار السلع الزراعية والتكاليف الزراعية وبين كميات انتاجها ، حيث ان ارتفاع أسعار المنتج الزراعي يمكن ان يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على كميات الانتاج للمحاصيل الزراعية من خلال تأثيره المباشر على أسعار وتكاليف عناصر الانتاج الزراعي كالاسمدة والبذور وتكاليف النقل فضلا عن ارتفاع أسعار المنتج الزراعي يؤدي الى زيادة الحافز التي تدفع الفلاحين في انتاج كميات اكبر لسنوات اللاحقة مما يسبب زيادة في عرضها حينها وتنخفض سعرها.

اهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث من خلال الحاجة الملحة الى دراسة وتحليل العلاقة بين بعض أسعار السلع و المحاصيل الزراعية المنتجة في مدينة اربيل وكميات الانتاج، لذلك فان الامر يتطلب دراسة هذه المتغيرات الاقتصادية المهمة بهدف فهم وتحليل العلاقة بينها بما يخدم وضع سياسة اقتصادية زراعية سليمة فعالة بهدف تطوير وتنمية إلانتاج الزراعي في مدينة اربيل.

مشكلة البحث

تعد أسعار السلع و المحاصيل الزراعية المرتفعة وغير المستقرة من القضايا الهامة التي تواجه الحكومات والسياسات الاقتصادية الزراعية في الوقت الحاضر، وان معظم السلع العالمية ومنها السلع والمحاصيل الزراعية الاستراتيجية مرتبطة بالدولار كونه عملة أساسية في التعامل الدولي فاذا ما انخفض سعر المنتج الزراعي ارتفعت تلك السلع بسبب زيادة في تعاملات التجارة الدولية .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضـــــية مفادها أن التغيرات في سعر المنتج الزراعي له اثر على الناتج الزراعي في مدينة اربيل للمدة (2015-2021).

هدف البحث

دراسة وتحليل العلاقة بين أسعار بعض المحاصيل الزراعية المنتجة في مدينة اربيل كمية الانتاج.

منهجية البحث

لتحقيق اهداف البحث وتحليل العلاقة بين هذه المتغيرات الاقتصادية فانه تم الاعتماد على جمع البيانات والمعلومات من الجهات الرسمية وعرضها في جداول بيانية وتم تحليلها للوصول للنتائج المرجوة.

هيكل البحث

يتضمن الدراسة فصلين، حيث تم تقسيم الفصل الاول المتضمن الجانب النظري للدراسة الى مبحثين المبحث الاول بعنوان الاسعار الزراعية واهميتها، اما المبحث الثاني عنوانه الانتاج الزراعي .
بينما الفصل الثاني يعكس الجانب العملي للدراسة بعنوان اثر تقلبات في سعر بعض المحاصيل الزراعية على كميات الانتاج في مدينة اربيل للمدة (2015-2021) .

الفصل الاول الاطار النظري للاسعار الزراعية والانتاج الزراعي

المبحث الاول: ماهية الاسعار الزراعية واهميتها

الاسعار الزراعية

تعد دراسة الاسعار الزراعية من الموضوعات المهمة ضمن السياسة الزراعية ,وتدرس اقتصاديات الاسعار الزراعية تطبيق نظرية الاسعار للمنتجات الزراعية وخصائص تشكل الاسعار في هذا المجال ,كما وتدرس اساليب تسعير المنتجات الزراعية وكيفية تنظيم الاسواق وتدخل الدولة فيها.

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك السعر على انه نقطة الاتقاء الميكانيكي بين العرض والطلب .ولفهم ماهية السعر البد لنا من مراجعة مفهوم القيمة لدى هؤلاء الاقتصاديين، اذ يبنون من خاللها مفهوم للسعر ، وهم يرون ان للقيمة معنيان مختلفان وهما:

الاول - قيمة الاستعمال :وتعني الاستعمالية لسلعة ما مقدار ما تحققه هذه السلعة من اشباع او منفعة لشخص ما وهذه القيمة هي قيمة نسبية فردية تتوقف على التقدير الشخصي للفرد. وهذه القيمة العالقة لها بالمبادلة وال يفترض وجود سوق بتمامها .وبالطبع فان مقدار القيمة الاستعمالية او مدى منفعتها يتوقف على ظروف استخدامها.

الثاني- قيمة المبادلة :والقيمة التبادلية هي قيمة اجتماعية تقيس العالقة او النسبة بين الكميات المتبادلة من السلع المختلفة .وهي بهذا قيمة نسبية يعبر عنها بسعر التبادل.

خصائص الاسعار الزراعية

لابد من الاشارة في البداية الى آلية تشكل الاسعار الزراعية ووضع السياسات السعرية في القطاع الزراعي ليست عملية سهلة .فعملية االنتاج الزراعي تعتمد وبصورة اساسية على معطيات وظواهر متحركة وغير مؤكدة، وفي كثير من الاحيان تكون خارجة عن ارادة المنتج كالعوامل البيولوجية والطبيعية والمناخية .ولذلك فمن الطبيعي ان تكون الاسعار الزراعية ذات خصائص احتمالية وغير مستقرة وسياسية، واهم خصائص الاسعار الزراعية هي:

اولا- الخصائص غير المؤكدة الاسعار الزراعية

ان الاسعار الزراعية هي اسعار احتمالية، الترتبط كثيرا بنفقة الانتاج ,فال يمكن تحديد النفقة مقدما، حيث اليمكن معرفة حجم المحصول الا عند تحققه ما دامت هناك عناصر خارجة عن ارادة المنتج وعن احتمالية تساهم في تحديد حجم االنتاج .وحتى اذا تمكنا من تحديد النفقات بعد انتهاء الانتاج، فان استثمارات صغيرة من حيث الحجم، وهذا الحجم الصغير ال يسمح بتوفر حسابات دقيقة ولا يحقق ترشيد في الانتاج.

اضافة لذلك فان الفالح بصورة عامة لا يهتم الا بالتدفقات النقدية ولا يعتمد كثيرا على حساب التكلفة والعوائد، ومما يزيد الامر صعوبة وجود الاستهلاك الذاتي لجزء من المحصول .واخيرا فان تعدد المنتجات الزراعية لا يسمح لنا بتحديد نفقة كل نوع من المنتجات او معرفة نصيب كل منها من التكاليف الثابتة .فخالصة القول اليمكن اعتماد نفقات الانتاج لوحدها كاساس في تسعير المنتجات الزراعية.

ثانيا -الخصائص غير المستقرة الاسعار الزراعية

ان عدم استقرار الاسعار الزراعية يعود اساسا الى ان الاسعار تتوقف في االجل القصير على عرض انتاجي غير منتظم ، وعلى طلب غير مرن على السلع الزراعية .وان عدم انتظام العرض يعود الى ان تغيرات الانتاج ترتبط بالتقلبات الموسمية والبيولوجية ,ويزيد من ذلك حالة الاستهالك الذاتي التي تزيد في سنوات الفائض وتنقص في سنوات العجز. ومن جهة اخرى فان هناك بعض الحاصالت الزراعية تتميز بعدم استقرار الانتاج. واذا تركنا جانب العرض وانتقلنا الى جانب الطلب ,فاننا نجد ان الطلب قليل المرونة للسلع الزراعية الاساسية كالقمح والرز ،,ولكنه يعد طلبا مرنا او عالي المرونة بالنسبة للسلع الزراعية الفاخرة كالفواكه والزبدة .كما ان هناك بعض السلع الزراعية والتي تستخدم كمواد اولية للصناعة تمتاز بمرونة طلب عالية كالقطن والاخشاب.

ومن هذا الوصف لظروف العرض والطلب الزراعيين يبدو لنا بوضوح بعض النقاط الاساسية التي تؤثر على الاسعار .حيث نالحظ ان زيادة المحصول تؤدي الى انخفاض في الاسعار وبالتالي الى نقصان العائدات النقدية للمزارع، وهذا يقود المزارع احيانا الى عدم رفع انتاجيه وزيادة انتاجه، وقد عرفت هذه الظاهرة بـ (قانون كيغ) والذي بموجبه ترتبط الايرادات الزراعية بعالقة عكسية مع حجم المحصول .وبسبب هذا القانون يتم اتلاف جزء من المحاصيل للحفاظ على اسعارها وايراداتها، كما في حالة محصول القهوة في البرازيل

والقمح في كندا ، او الى القيام بالتخزين ولكن هذا سيؤدي الى ارتفاع في التكاليف .وتظهر الصعوبة هنا عندما تكون السلعة غير قابلة للتخزين، فالمنتج هنا سيقبل البيع بالرغم من انخفاض الاسعار.

ثالثا - الخصائص السياسية للأسعار الزراعية

ان حالات التناقض السابق ذكرها تدفع الدولة الى التدخل عن طريق اليات معينة لوضع اسعار للسلع الزراعية تخرج بها عن اطار قواعد العرض والطلب، فبالنسبة للمستهلكين فان زيادة الاسعار تؤدي الى زيادة اسعار السلع الزراعية وبالتالي فان مستواها يجب ان يحدد على اساس اشباع الحاجات الاساسية والضرورية لالنسان، وهذا يعني ضرورة ان تكون هذه الاسعار منخفضة وفي متناول جميع المستهلكين .اما بالنسبة للمنتج المزارع فان تحقيق استقرار في الاسعار وتحقيق حماية لدخله وتحقيق التوازن بين اسعار السلع الزراعية والسلع الصناعية التي يحتاجها المنتج، سوف يؤدي الى دفع المزارع الى زيادة انتاجيته وانتاجه.

وعلى هذا فان الدولة تعمل دائما على تصحيح نظام الاسعار ,وتنظيم الاسواق الزراعية اخذة بنظر الاعتبار العناصر االتية:

1-منع الانخفاض الكبير في الاسعار الزراعية وتحقيق الامداد المستمر من السلع الغذائية للسوق.

2- عدم تحديد الاسعار لمدة طويلة وبطريقة جامدة .لان ضمان حد ادنى مستقر وثابت من الاسعار ولمدة طويلة قد يدفع المزارع الى عدم زيادة أألنتاج.

3- مراعاة الاسواق والاسعار الدولية لكي تتمكن من المنافسة والمقارنة بين اسعار الاستيرادات الزراعية والصادرات الزراعية.

4- مراعاة التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يمكن ان يزيد من حجم الانتاج والدخل للمزارع ويؤدي الى انخفاض الاسعار في بعض الحالات.

اهمية الاسعار الزراعية

تتدخل جميع الدول وبأشكال مختلفة مباشرة او غير مباشرة في رسم سياسات الاسعار الزراعية لتحقيق جملة من الاهداف التي تتباين وفق اولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

ويمكن بيان الدور الذي تقوم به الاسعار الزراعية في الاقتصاد الوطني من خلال النقاط الاتية :-

1-زيادة ا نتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية وخصوصا سلع الغذاء وتحقيق الامن الغذائي

2- رسم مستويا ت وانماط الاستهلاك لدى المستهلكين

3-زيادة دخل العاملين في القطاع الزراعي ورفع المستوى المعيشي لهم

4- تحقيق استقرار تامين التدفقات السلعية الغذائية الكافية والمستمرة

5- زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي وزيادة حصيلة الاقتصاد من العملة الاجنبية عبر زيادة الصادرات من السلع الزراعية ذات الميزة النسبية والتقليل من الا ستيرادات الزراعية ما امكن.

6- امداد مؤسسات التصنيع الزراعي بالمواد الاولية الضرورية لها والمحافظة على استمرارية هذا الامداد.

من ناحية اخرى فان تسعير المنتجات الزراعية له دور كبير في رسم السياسات الانتاجية والتسويقية للمشروع.

اهداف سياسات التسعير الزراعي

1-تحديد اسعار المنتجين لكل سلعة من السلع الزراعية الاساسية التي تقلباتها السنوية بالارقام الحقيقية ضمن مجال سعري محدد سلفا ، والتي تشجع مستوياتها على نمو الانتاج بما يتماشى مع الزيادة المتوقعة في الزيادة المتوقعة في الطلب دون الحاجة الى تقديم أعانات كبيرة ومستمرة لها

2- تحديد اسعار المستهلكين للسلع الغذائية الاساسية بحيث الترتفع في مجموعها بما يزيد على حد اقصى معلوم سلفا وذلك بالارقام الحقيقية في اية سنة من السنوات.

3- توفير االغذية الاساسية باسعار تقل عن اسعار التجزئة السائدة لمحدودي الدخل او للمعرضين لسوء التغذية سواء في المدن او الريف.

4- تحقيق التوافق بين اسعار المنتجين واسعار المستهلكين بالنسبة لكل سلعة على حدة، وبين احوال العرض والطلب المتغيرة بما في ذلك التغيرات التي تظهر في اتجاهات اسعار السوق العالمية. وذلك داخل نطاق حدود تثبيت الاسعار.

5- جعل اسعار مستلزمات الانتاج متغيرة بتغير العوامل التي تؤثر على العرض والطلب، باستثناء الحالات التي تقدم فيها اعانات محددة بصفة مؤقتة يكون الغرض الاساس منها هو تحفيز المزارعين على الاسراع في تطبيق الاساليب الزراعية المحسنة او لتلافي اثر الارتفاع الشديد والمفاجيء في اسعار المستلزمات المستوردة مثل الاسمدة.

نظرية السعر ومشاكل المزارعين

يتعرض انتاج كثير من السلع الزراعية في انحاء العالم لتغيرات كبيرة جدا في بعض المواسم الزراعية وذلك نتيجة لعوامل خارجة عن ارادة المزارعين وتخطيطهم ومن هذه العوامل ما يؤدي الى زيادة كميات المحاصيل بشكل غير متوقع (في حالة الظروف المناخية الجيدة والملائمة) كما ان هناك ظروف تؤدي الى عجز كبير وغير متوقع في كميات المحاصي (مثل نفص الامطار والامراض والفيضانات) ، وعليه نجد ان المزارعين لديهم في بعض السنوات كميات كبيرة وجيدة من المحاصيل تفوق توقعاتهم وتخطيطهم. وفي سنوات اخرى كميات قليلة من المحاصيل على عكس ارادتهم. وفيما يأتي توضيح لهذه التغيرات غير المتوقعة على اسعار السلع الزراعية ودخول المزارعين باستخدام نظرية السعر.

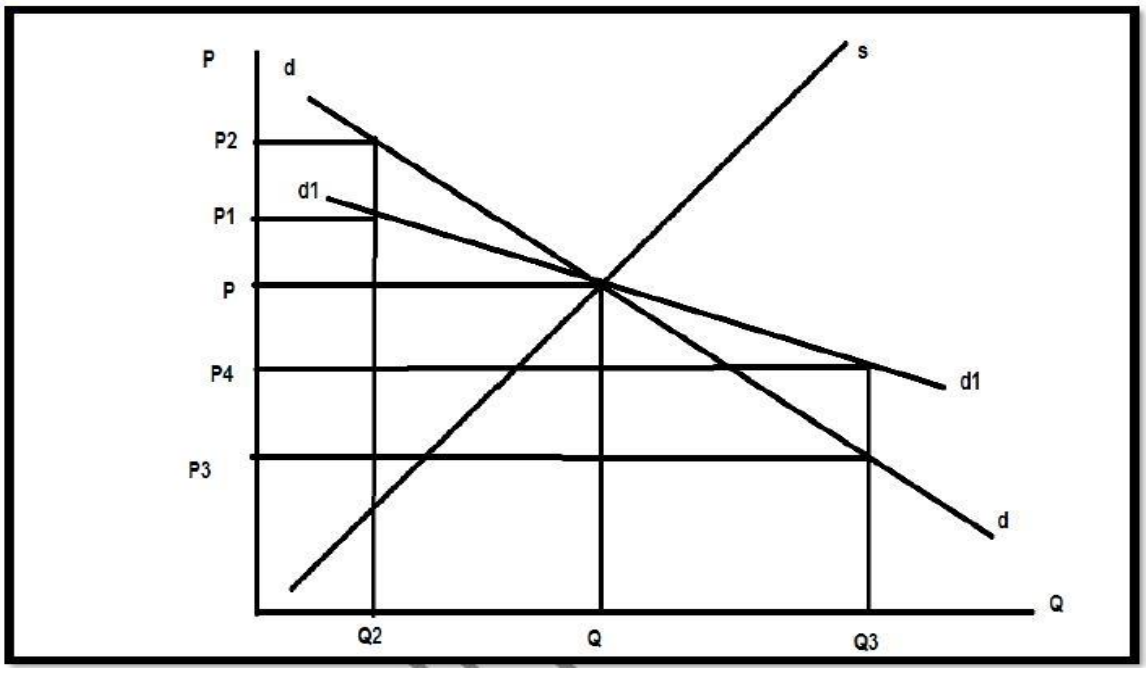

الشكل (1) العلاقة بين الكميات المنتجة والمعروضة

في الشكل البياني اعلاه نرى العلاقة بين الكميات المنتجة والمعروضة للبيع عند الاسعار المختلفة وذلك تبعا لرغبة المزارعين، فاذا حدثت تغيرات غير مقصودة في ظروف انتاج المحاصيل الزراعية فان الكميات المعروضة للبيع عند الاسعار المختلفة ستختلف عن الكميات التي يرغب فيها المزارعون والتي يوضحها منحنى العرض.

فاذا كان السعر السائد في السوق هو**P** فان الكمية التي يعرضها المزارعون هي**Q** وهي مساوية للكمية المطلوبة (سعر وكمية التوازن), فاذا حدثت تغيرات عشوائية فان الكمية الفعلية التي ستعرض للبيع عند السعر**P** يمكن ان تكون اكبر او اقل من**Q**. تم رسم منحنيين للطلب هما**d** و**d1** ويلاحظ من الرسم ان**d** قليل المرونة نسبيا وان**d1** كبير المرونة نسبيا وذلك خلال المدى**Q2** و**Q3**. وان الغرض من رسم المنحنيين d1 و d2 هو اختبار تاثير التغيرات غير المقصودة في كمية العرض في الحالتين.

لنبدأ الان من السعر التوازني**P** والكمية التوازنية**Q** ، ثم نفترض نقص الكمية المنتجة والمعروضة للبيع الى**Q2** ، وتبعا لمنحنى الطلب قليل المرونة**d** فان الســعر سيرتفع الى

P2 عندما يصبح العرض**Q2**. اما اذا كان الطلب السائد كبير المرونة نسبيا مثل**d1** فان السعر سوف يرتفع الى**P1** (اقل من**P2**) عند الكمية**Q2**. ويلاحظ في كلتا الحالين ان الكمية المطلوبة تنكمش الى النقطة التي تصبح فيها مساوية للكمية المعروضة. ومن الناحية الاخرى اذا كانت الظروف مالئمة بصفة استثنائية فان كمية المحاصيل المنتجة سوف تصبح اكبر من الكميات التي خطط لها المزارعون. فاذا فرضنا ان الكمية المعروضة زادت الى**Q3** فان السعر سوف ينخفض الى**P3** في حالة المنحنى**d** ولكن ينخفض الى**P4** (وهو اكبر من**P3**) في حالة**d1**. وفي كلتا الحالتين يلاحظ ان انخفاض السعر يؤدي الى تمدد الكمية المطلوبة الى النقطة التي يتم فيها استيعاب الكمية المعروضة التي زادت، ومما سبق نصل الى الاتي :-

1. ان التقلبات غير المقيدة في الكميات المنتجة لدى المزارعين تتسبب في تغيرات سعرية في اتجاه مضاد لتقدير الكميات ، فكلما تحسنت احوال المحاصيل كلما انخفضت اسعارها في السوق.

2. بافتراض قدر معين من النقص او الزيادة في الناتج فأن االرتفاع او الانخفاض التابع في السعر سوف يكون اكبر كلما كانت مرونة الطلب أقل.

المبحث الثاني الانتاج الزراعي

اثر التغيرات على الايرادات المتحققة للمزارعين من بيع محاصيلهم

1- اذا كانت مرونة الطلب على السلعة الزراعية اكبر من الواحد فأن انخفاض السعر (بسبب زيادة كمية المحصول) سوف يؤدي الى زيادة ايراداتهم.

2- والعكس صحيح بمعنى ان سوء الاحوال الجوية الذي يودي الى نقص كميات المحاصيل وارتفاع الاسعار سوف يؤدي الى نقص ايرادات المزارعين اذا كانت مرونة الطلب على السلعة اكبر من الواحد.

3- اما في حالة السلع الزراعية التي يتميز الطلب عليها بانه منخفض المرونة (المرونة اقل من واحد) فان تحسن الاحوال الزراعية وزيادة كمية المحاصيل يؤدي الى انخفاض ايرادات المزارعين وذلك الن زيادة كمية المحاصيل (مع ثبات العوامل االخرى) يؤدي الى انخفاض السعر وتتحدد الكمية المطلوبة بنسبة اقل من نسبة انخفاض السعر فتصبح الايرادات اقل مما كانت عليه قبل حدوث هذه التغيرات.

4- والعكس صحيح بمعنى ان ايرادات المزارعين سوف ترتفع مع ارتفاع السعر بسبب سوء الظروف للمحاصيل الزراعية ونقص كميات المحاصيل طالما ان مرونة الطلب اقل من الواحد.

ان ايرادات المزارعين سوف تتغير طرديا مع كمية المحاصيل اذا كانت مرونة الطلب اكبر من الواحد وان االيرادات سوف تتغير عكسيا مع كمية المحاصيل اذا كانت مرونة الطلب اقل من الواحد.

وسائل تحقيق الاستقرار للمزارعين

اولا- اتحاد المنتجين الزراعيين

احدى الوسائل لمنع التقلبات في اسعار السلع الزراعية تتمثل في تنظيم تدفقات الكميات المعروضة من هذه السلع الى السوق بغض النظر عن الكميات المنتجة منها ويتم ذلك عن طريق تكوين ما يعرف باتحاد المنتجين الزراعيين وفكرة الاتحاد تقوم على اساس ان الكل يستطيع ان يحقق ما لا يستطيع الفرد الواحد او المجموعة الصغيرة من الافراد تحقيقه، فلو فرضنا ان واحدا من المزارعين في ظروف تحقيق محاصيل جيدة استطاع ان يخزن جزءا من انتاجه ولا يعرضه في السوق ابتغاء التأثير على السعر فانه لن يتمكن من تحقيق هدفه ذلك لن انتاج المزارع الواحد يعد جزءا صغيرا من مجموع الانتاج الكلي للمزارعين الذي يدخل الى السوق ، ونفس هذه النتيجة تظل صحيحة اذا فرضنا تجمع عدد صغير من المزارعين لنفس الغرض ولكن بامكان جميع المزارعين او معظمهم ان يتكتلوا ليتحكموا في العرض الكلي ومن ثم في اسعار سلعهم. والسؤال هنا هو ما الذي يمكن ان يفعله المزارعون من خلال اتحادهم؟

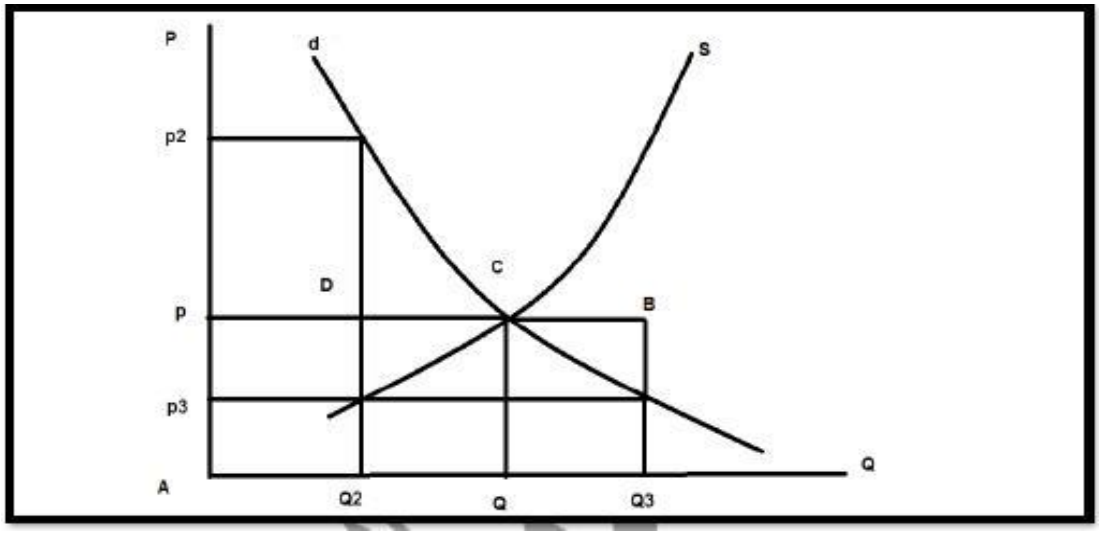

الشكل (2) العلاقة بين ناتج المقدر والسعر

لو فرضنا وجود يقين كامل في الانتاج الزراعي لوجدنا ان الناتج الفعلي دائما متساويا مع الناتج المقدر او المخطط من قبل المزارعين وبالتالي يحصل استقرار في السعر والكمية في السوق ، ومن الرسم البياني السابق لنا اننا اذا أتخذنا فرضا مبسطا مؤداه ان الناتج المقدر من قبل المزارعين هو**Q** وانه هو نفسه الناتج الفعلى ، فأن السعر سوف يستقر عند **P** ، ولكننا عرفنا ان للعوامل العشوائية دورا هاما في اشاعة عنصر عدم التأكد داخل النشاط الزراعي. ولذلك بينما الناتج المقدر من قبل المزارعين هو**(Q)** فأن الناتج الفعلي قد يتقلب مثال بين**Q2** نقصا و**Q3** زيادة ، فاذا قلنا ان سعر السوق الحر انما يتقلب لكي يحقق تساوي الطلب مع الناتج الفعلي. فان السعر في الشكل السابق سوف يتقلب بين**P2** و**P3** تبعا لتقلبات الناتج بين**Q2** و**Q3**. ولنرى الان كيف يمكن ان ينجح اتحاد المنتجين الزراعيين في السيطرة على السعر مستقرا عند**P** والكمية عند**Q** وبذلك يحافظ على استقرار دخل المزارعين عند المستوى المحدد بالمستطيل**PQCP** .

ان الاتحاد سيقرر عدم السماح ببيع اية كمية منتجة تزيد عن**Q** ، ولكن ماذا سيفعل بالزيادة؟ ان الاتحاد سيقوم بخزنها في مخازنه على اساس انه كارتل محتكر. فمثال اذا وجد ان كمية الناتج الفعلي قد زادت الى**Q3** في احدى السنوات فان الكمية **(Q3-Q)** سوف تخزن لدى الاتحاد ولن تباع في السوق. ومعنى هذا تبقى الكمية المعروضة في السوق عند**Q** والسعر مستقر عند**P** والدخل الاجمالي مستقر عند مستوى **AQQP** ومن الناحية االخرى فانه اذا نقصت الكمية للناتج الفعلي في ادى السنوات الى**Q2** فان الاتحاد

سوف يعمل على اخراج كمية مقدارها(**Q,Q2**) من مخازنه للبيع في السوق ومرة اخرى تصبح الكمية المعروضة هي**Q** ويستقر السعر عند**P** والدخل الاجمالي عندPCQA

ومثل هذه السياسة التي تؤدي الى استقرار السعر والدخل يمكن ان يستقر دائما بنجاح تام طالما أن**Q** تمثل متوسط معتدل للناتج الزراعي بمعنى ان التقلبات حوله زيادة او نقصا تتساوى على مدى السنوات المتتالية، فاذا فرضنا مثال ان اتحاد المنتجين الزراعيين قد حدد كمية الناتج التي تحافظ عليها معروضة في السوق عند مستوى اقل من**Q** فان السعر سيكون بالطبع أعلى من**P** والدخل أيضا أكبر من **PCQA**لان الطلب غير مرن، ولكن في هذه الحالة سنجد أن الاضافة الى المخزون ستستمر على مدى السنين المتتالية، بينما نجد ان السحب من المخزون لن يحدث الا اذا هبط الناتج هبوطا حادا، ومعنى هذا ان يتراكم المخزون الزراعي السلعي لدى اتحاد المنتجين وبالتالي تزداد تكاليف التخزين وتزداد احتمالات الخسارة للمجتمع السيما حينما تتخذ الخطوات العملية للتخلص من المخزون الفائض، ومن الناحية الاخرى اذا قام االتحاد بتحديد متوسط الناتج الذي ينبغي المحافظة عليه عند مستوى اكبر من**Q** بينما**Q** متوسط معتدل للناتج الزراعي فأن السعر طبعا سيكون اقل من**P** والدخل سيقل عن**PCQA** لان الطلب غير مرن وهذا في غير صالح المزارعين، وعمليا فان الوضع لا يمكن ان يستمر لان الاتحاد لن يستطيع ان يعرض دائما كمية اكبر من المتوسط حيث لن يبقى في المخازن ما يفي بالغرض بذلك على مدى السنوات المتتالية او بعبارة اخرى ان السحب من المخزون سيكون اكبر من الاضافة اليه وذلك على مدى عدد من السنوات المتتالية .

الفصل الثاني : اثر التغيرات في سعر بعض المحاصيل الزراعية على كميات الانتاج في مدينة اربيل للمدة (2015-2021)

1- انتاج محصول الطماطم

يتبين من الجدول (1) بان اكبر معدل النمو للكمية المنتوج الطماطم كان في سنة 2019 وبلغ (228.34%) ويعزي السبب الى ارتفاع سعر المنتوج من 362 مليون دينار للطن الواحد الى 548 مليون دينار للطن الواحد مما شجع المزارعين في زيادة انتاجه، اما اقل نسبة التغير في المعدل النمو السنوي لكمية الانتاج كانت في سنة 2018 حيث بلغ -37.90.

الجدول (1) معدلات تطور لكميات الانتاج وأسعار المنتوج طماطم في مدينة أربيل للمدة (2015-2021)

(مليون دينار)

سنة	المنتوج طماطه	معدل تغير سنوي	طن / دينار	معدل تغير سنوي
2015	21,323	----	5576	----
2016	39,219	.92883	4045	-27.5
2017	26,018	-33.659	362	-10.4
2018	16,157	-37.90	548	51.4
2019	53,050	228.341	416	-24.1
2020	37,455	-29.396	420	0.96
2021	19,790	47.163	574	36.7

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات – وزارة زراعة في مدينة اربيل , وحدة الاحصاء والتخطيط , السجلات الرسمية (غير منشورة) للسنوات (2015-2021).

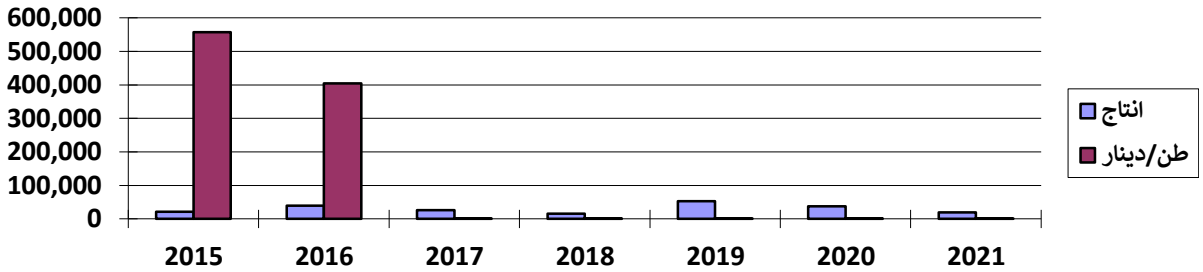

الشكل(3)كمية الانتاج و سعر الطماطم في اقليم كوردستان العراق

2- انتاج محصول الباذنجان

يتبين من الجدول (2) بان اكبر معدل النمو للكمية المنتوجة للباذنجان كان في سنة 2019 وبلغ (403.79%) ويعزي السبب الى استخدام بيوت زجاجية مؤدية إلى ارتفاع الإنتاج. اما أقل نسبة انتاج كان في سنة 2020 بسبب ظهور فايروس الكورونا, اذ ادى الى انخفاض الانتاج حتى (89.484-%).

الجدول (2) معدلات تطور لكميات الانتاج وأسعار المنتوج للباذنجان في مدينة أربيل للمدة (2015-2021)

(مليون دينار)

سنة	المنتوج باذنجان	معدل تغير سنوي	طن/دينار	معدل تغير سنوي
2015	10,284	----	566800	----
2016	16,447	59.928	423200	-25.3
2017	38,130	131.88	437	3.31
2018	9,665	-74.653	515	17.8
2019	48,691	403.79	765	48.5
2020	5,120	-89.484	568	-25.8
2021	19,304	277.1	404	-28.9

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات – وزارة زراعة في مدينة اربيل , وحدة الاحصاء والتخطيط , السجلات الرسمية (غير منشورة) للسنوات (2015-2021).

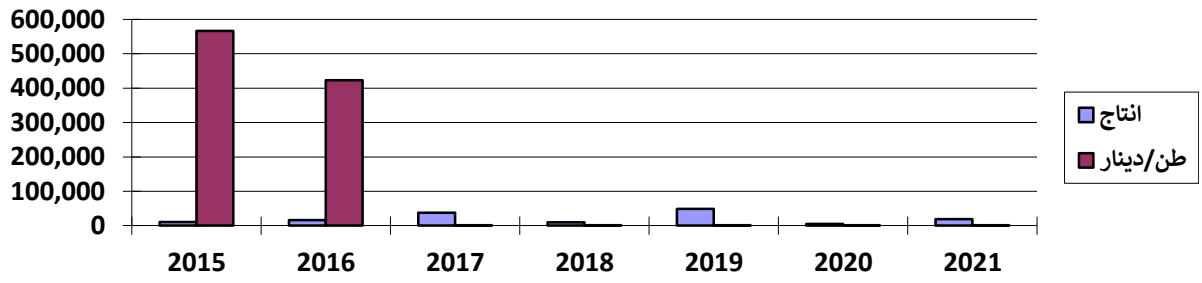

الشكل (4) كمية الانتاج و سعر الباذنجان في اقليم كوردستان العراق

3- انتاج محصول الخيار

يتبين من الجدول (3) بان اكبر معدل انتاج للخيار كان في سنة 2020 وبلغ (141365) طناً مزروعاً في (29379) دونماً ويعزي السبب الى زيادة في تساقط الامطار و زيادة عدد الابار لأغراض الزراعي, ولكن في عام (2021) انخفض انتاج الخيار بشكل كبير جداً إذ بلغ (60261) طناً بمساحة (26980)دونماً.

الجدول (3) معدلات تطور لكميات الانتاج وأسعار المنتوج الخيار في مدينة أربيل للمدة (2015-2021)

(مليون دينار)

سنة	المنتوع خيار	معدل تغير سنوي	طن/ دينار	معدل تغير سنوي
2015	18,889	----	63,100	----
2016	21,272	12.616	54,200	-14.10
2017	25,844	21.443	412	-23.9
2018	19,635	-23.25	511	24.0
2019	33,129	68.724	447	-12.5
2020	48,995	47.84	460	-6.0
2021	45,400	-7.454	578	25.6

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات – وزارة زراعة في مدينة اربيل , وحدة الاحصاء والتخطيط , السجلات الرسمية (غير منشورة) للسنوات (2015-2021).

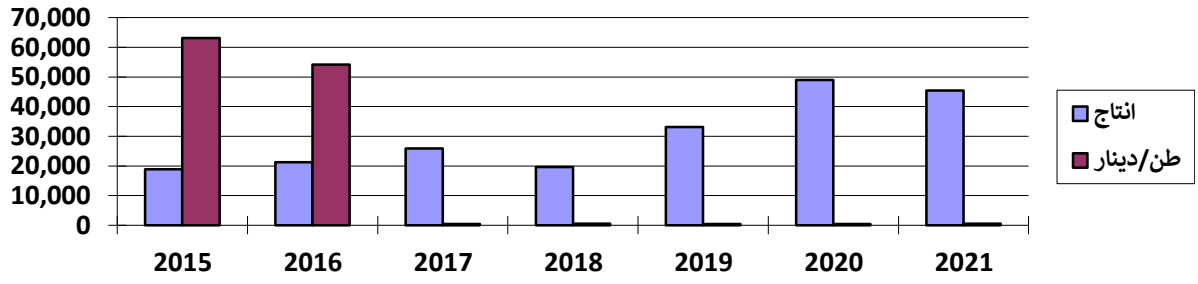

الشكل (5) كمية الانتاج و سعر الخيار في اقليم كوردستان العراق

4- انتاج محصول البامية

يتبين من الجدول (4) بان اكبر معدل نمو للكمية المنتوجة من البامية كان في سنة (2019) و بلغ (249.5%) و يعود السبب الى بداية اتفاقات بين اقليم كوردستان.و الحكومة العراقية لانهاء الوضع الاقتصادي السيء. و اقل معدل نمو للكمية المنتوجة من البامية كان في سنة (2018) لقد كانت قمة سوء الاقتصاد في الاقليم مما ادّى الى انخفاضها حتى (82.316-%)

الجدول (4) معدلات تطور لكميات الانتاج وأسعار المنتوج البامية في مدينة أربيل للمدة (2015-2021)

(مليون دينار)

سنة	البامية	معدل تغير سنوي	كغم/ دينار	معدل تغير سنوي
2015	1 ,805	----	2168200	----
2016	3 ,941	16.917	1559100	-28.2
2017	3 ,952	1.168	1152	643.2
2018	4 ,168	-82.316	2142	85.9
2019	5 ,588	249.5	3452	61.2
2020	2 ,195	-66.83	1500	-95.7
2021	4 ,400	105.12	2278	51.3

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات – وزارة زراعة في مدينة اربيل , وحدة الاحصاء والتخطيط , السجلات الرسمية (غير منشورة) للسنوات (2015-2021).

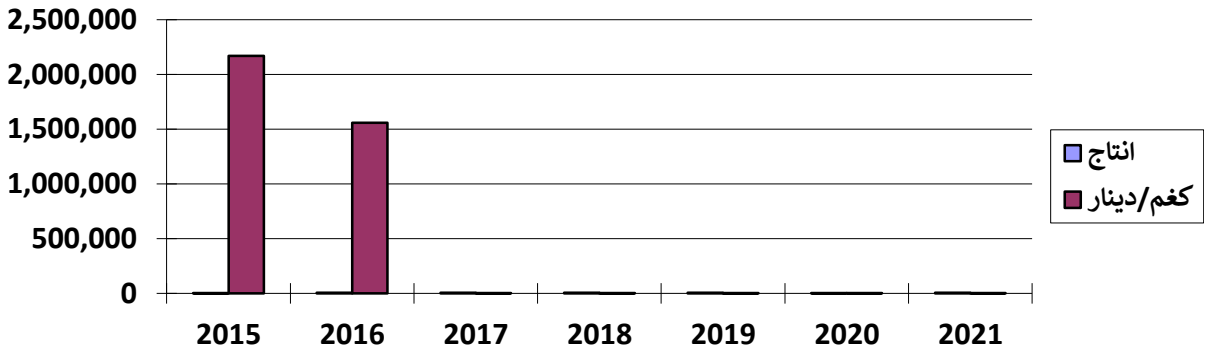

الشكل (6) كمية الانتاج و سعر البامية في اقليم كوردستان العراق

5- انتاج محصول البطاطة

يتبين من الجدول (5) بان اكبر معدل نمو للكمية المنتوجة من البطاطة كان في سنة (2016) و بلغ (33.6%) مع وجود داعش في العراق, لبعده من أربيل لم يؤثر على الانتاج بشكل كبير.

لكن في (2017) مع ازدياد قوة داعش, ازداد تأثيره على أربيل و المناطق القريبةِ تأثيراً سلبياً, منها انخفاض نمو انتاج البطاطة الى (28.289-%)

الجدول (5) معدلات تطور لكميات الانتاج وأسعار المنتوج بطاطة في مدينة أربيل للمدة (2015-2021)

(مليون دينار)

سنة	انتاج بطاطة	معدل تغير سنوي	طن/دينار	معدل تغير سنوي
2015	39,111	----	539400	-----
2016	52,257	33.6	381600	-29.3
2017	37,474	-28.289	460	20.7
2018	37,800	0.869	413	-10.2
2019	34,180	-9.576	621	50.4
2020	27,933	-8.276	450	-27.5
2021	40,423	44.714	444	1.33

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات – وزارة زراعة في مدينة اربيل , وحدة الاحصاء والتخطيط , السجلات الرسمية (غير منشورة) للسنوات (2015-2021).

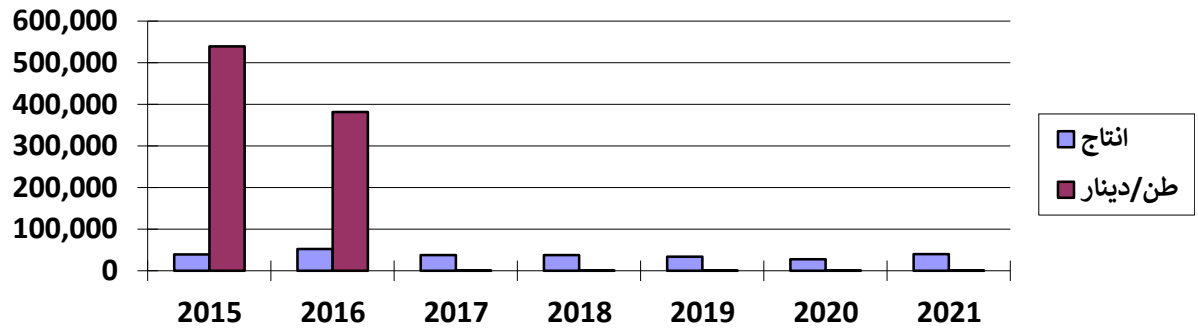

الشكل (7) كمية الانتاج و سعر البطاطة في اقليم كوردستان العراق

6- انتاج محصول بصل الابيض

يتبين من الجدول (6) بان اكبر معدل نمو للكمية المنتوجة من البصل الابيض كان في سنة (2019) و بلغ (244.1%) و سبب ذلك اقتراب الحرب مع داعش الى انتهاء. و اقل معدل نمو للكمية المنتوجة من البصل كان في سنة (2018) و كام ذلك بسبب حرب داعش والأزمه الماليه الذي سببه الحكومه التحاديه بقطع ميزانية الاقليم مما ادى إلى عدم إمكانيه الحكومة على دعم الفلاحين, و وصل معدل الانتاج الى (74.4-%).

الجدول (6) معدلات تطور لكميات الانتاج وأسعار المنتوج بصل الابيض في مدينة أربيل للمدة (2015 -2021)

(مليون دينار)

سنة	بصل ابيض	معدل تغير سنوي	كغم /دينار	معدل تغير سنوي
2015	13,006	60.5	557900	-22.1
2016	20,876	-48.82	434100	11.3
2017	10,684	44.842	483	-22.6
2018	15,475	-74.4	374	29.7
2019	3,963	244.10	485	-17.5
2020	13,688	94.396	400	0.75
2021	26,809	137.3	403	

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات – وزارة زراعة في مدينة اربيل , وحدة الاحصاء والتخطيط , السجلات الرسمية (غير منشورة) للسنوات (2015-2021).

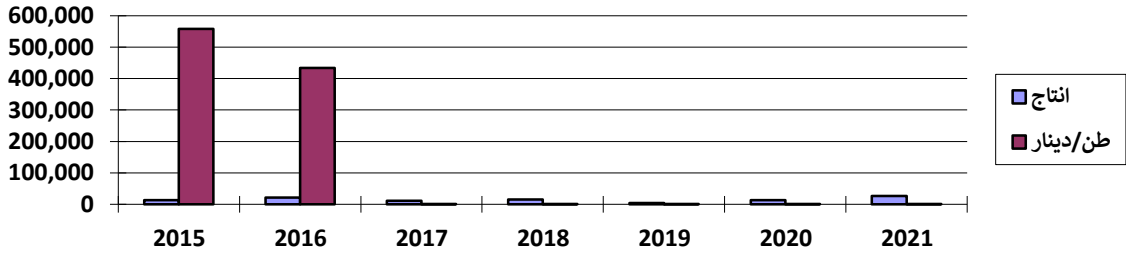

الشكل (8) كمية الانتاج و سعر البصل الأبيض في اقليم كوردستان العراق

7- انتاج محصول بصل الاخضر

يتبين من الجدول (7) بان اكبر معدل نمو للكمية المنتوجة من البصل الاخضر كان في سنة (2016) و بلغ (361.5%) و ذلك بتساقط الامطار و قلّة قوات داعش في المنطقة. و اقل معدل نمو للكمية المنتوجة من البصل كان في سنة (2019) و كام ذلك بسبب حرب داعش والأزمه الماليه الذي سببه الحكومه التحاديه بقطع ميزانية الاقليم مما ادى إلى عدم إمكانيه الحكومة على دعم الفلاحين, و وصل معدل الانتاج الى (42.97-%).

الجدول (7) معدلات تطور لكميات الانتاج وأسعار المنتوج بصل الاخضر في مدينة أربيل للمدة (2015- 2021)

(مليون دينار)

سنة	منطوج بصل أخضر	معدل تغير سنوي	طن / دينار	معدل تغير سنوي
2015	2,901	---	597700	----
2016	1,875	-2.375	680600	13.9
2017	8,654	361.5	524	-22.9
2018	5,150	-40.5	582	11.1
2019	2,973	-42.97	835	43.5
2020	2,335	-21.459	800	-4.2
2021	1,910	18.20	619	-22.6

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات – وزارة زراعة في مدينة اربيل , وحدة الاحصاء والتخطيط , السجلات الرسمية (غير منشورة) للسنوات (2015-2021).

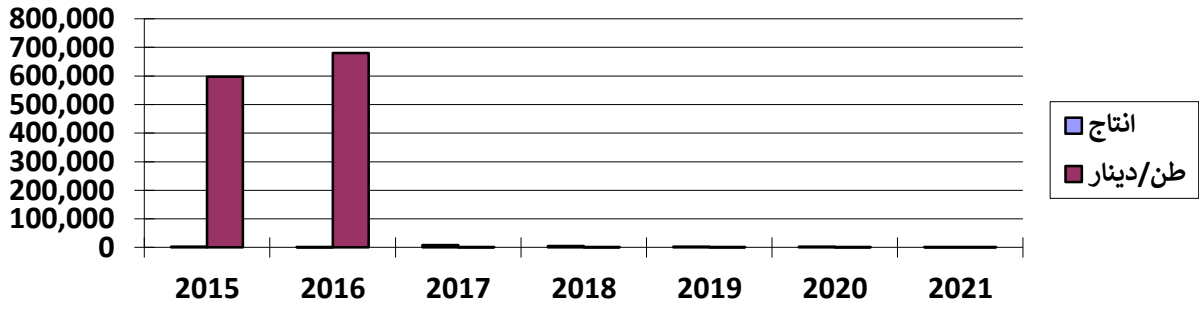

الشكل (9) كمية الانتاج و سعر البصل الاخضر في اقليم كوردستان العراق

8- انتاج محصول بصل الاحمر

يتبين من الجدول (8) بان اكبر معدل نمو للكمية المنتوجة من البصل الاحمر كان في سنة (2021) و بلغ (302.5%) و ذلك بتساقط الامطار و انتهاء الحرب مع داعش في المنطقة. و اقل معدل نمو للكمية المنتوجة من البصل كان في سنة (2020) و كام ذلك بسبب تقرب الحرب مع داعش الى انتهاء والأزمه الماليه الذي سببه الحكومه التحاديه بقطع ميزانية الاقليم مما ادى إلى عدم إمكانيه الحكومة على دعم الفلاحين, و وصل معدل الانتاج الى (61.34-%).

الجدول (8) معدلات تطور لكميات الانتاج وأسعار المنتوج بصل الاحمر في مدينة أربيل للمدة (2015- 2021)

(مليون دينار)

سنة	بصل أحمر	معدل تغير سنوي	كغم /دينار	معدل تغير سنوي
2015	7391	---	614500	----
2016	11,2911	1427	428900	-3503
2017	5,986	-44.7	475	10.98
2018	5,150	-13.65	490	3.2
2019	7,701	37.300	668	36.3
2020	2,734	-61.34	540	654.5
2021	11,005	302.5	424	-21.5

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات – وزارة زراعة في مدينة اربيل , وحدة الاحصاء والتخطيط , السجلات الرسمية (غير منشورة) للسنوات (2015-2021).

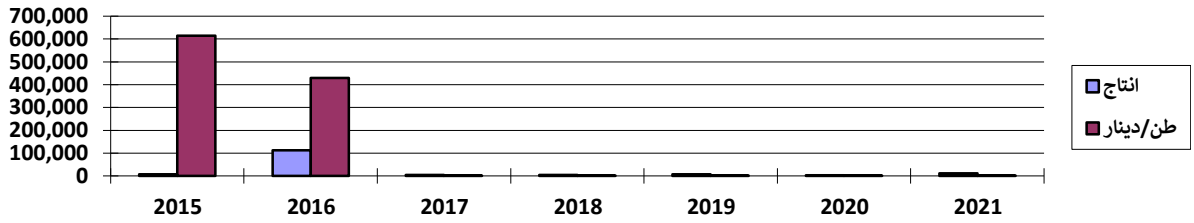

الشكل (10)كمية الانتاج و سعر البصل الأحمر في اقليم كوردستان العراق

الاستنتاج

1- اظهرت الدراسة بان هناك تذبذبا في انتاجية الدونم الواحد للمحاصيل الزراعية في مدينة اربيل بسبب وجود تذبذب في حجم المساحة المزروعة خلال مدة الدراسة

2- عدم الاستقرار في الظروف الزراعية والاقتصادية في مدينة اربيل وسياسات المتبعة من قبل دول الجوار سبب في تذبذب كميات الانتاج للمحاصيل الدراسة.

3- ان ازمات المالية التي شهدتها مدينة اربيل بشكل خاص واقليم كوردستان بشكل عام اثرت شكل مباشر على كميات الانتاج لعدم توفير الموارد المالية اللازمة المساندة من قبل الحكومة لتمويل مشاريع الزراعية.

4- ان المنتوجات الزراعية قيد الدراسة شهدت ارتفاعات في اسعارها مما شجع الفلاحين في زيادة الانتاج لسنوات اللاحقة والتي ادت حينها الى زيادة عرضها في السوق مما تسبب في انخفاض سعرها وبالتالي تراجع الفلاحين في زراعة هذه المنتجات، ويرجع سبب ذلك لعدم وجود تخطيط زراعي يعتمد عليه لفترة طويلة.

المقترحات

1- ضرورة العمل على زيادة الانتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الضرورية.

2- وضع سياسات الزراعية لحماية وتطوير المنتج المحلي بدعم الاسعار وعناصر الانتاج وتقليل كلفة الانتاج.

3- زيادة الدعم العيني والنقدي من حكومة الاقليم لمدخلات القطاع الزراعي ومخرجاته .

4- عناية اكثر بالبيوت البلاستيكية لانتاج المحاصيل الزراعية لكون انتاجيتها عالية الجودة واقل تعرضا للامراض والعوامل البيئية.

5- استغلال مهارات والكفاءات من المهندسين الزراعيين والمرشدين الزراعيين .

المصادر

1- الاية القرانية ، سورة عبس.

2- وزارة زراعة في مدينة اربيل , وحدة الاحصاء والتخطيط.

3- الخفاجي ، وجدان خميس جاسم ، (11)(2)، التخطيط لانتاج المحاصيل الرئيسة في العراق ، (القمح ، الشعير ، الرز ، الذرة) بإستعمال مصفوفة تحليل السياسة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الزراعة ، قسم الإقتصاد الزراعي .

4- الدليمي ، ماجد عبد حمزة ، (3)(2)، تحليل إقتصادي لدوال تكاليف إنتاج مشاريع تربية الأسماك - محافظة بابل إنموذج تطبيقي ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الزراعة ، قسم الإقتصاد الزراعي.

5- زمان ، ندى عبدالحسين مجيد ،(1998)، تحليل إقتصادي للمحفزات النسبية إلنتاج وإستهالك الشعير في العراق ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الزراعة ، قسم الإقتصاد الزراعي.

6- النتيه، علي ميبوب ناجي ، (2004)،تسويق الأسماك في الجمهورية اليمنية، دراسة اقتصادية وتحليلية لأراء عينة من الصيادين والوسطاء) أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الزراعة ، قسم الأقتصاد الزراعي.

7- كريم، كزنك خالد، (2023)، تقدير دالة الطلب على استرادات سلع زراعية مختارة في اقليم كوردستان- العراق للمدة (2005-2021)، اطروحة دكتوراه، جامعة صلاح الدين، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد.